

كتاب يرصد ويحلل تطورات أهم حقبة في تاريخها

المرأة البحرينية في عهد حمد



• بشينة خليفة قاسم

عرض - بشينة قاسم: في عام 2001، أصدر جلالة الملك "حمد" الأمر الأميري رقم (36) بتشكيل لجنة إعداد ميثاق العمل الوطني، والتي تكونت من 46 شخصية بينهم ست سيدات، وفي أعقاب إعداده، تمت الدعوة إلى الاستفتاء عليه بالتأكيد على حق الرجال والنساء - معاً - البالغين المشاركة في التصويت، وفي أعقاب الاستفتاء الذي شهد حضوراً مكثفاً للمرأة أمام صناديق التصويت، أصدر جلالة الملك المرسوم الأميري رقم (6) لسنة 2001 بتشكيل لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني وضمت 16 شخصية، من بينهم سيدتان، ثم جاء دستور البحرين المعدل لعام 2002 ليؤكد في الفقرة (ب) من المادة (5) على المساواة الصريحة بين الرجال والنساء في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

أعمال، والنهوض بمستواها المعيشي في إطار جهود مكافحة الفقر، دون إغفال للمرأة ذات الاحتياجات الخاصة التي لاقت اهتماماً ملحوظاً سواء في إطار استراتيجيات التخطيط وآليات التنفيذ، وفي إطار ذلك جرى التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية وتلك المعنية بحقوق المرأة وقضاياها. ويبين أن الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، والتي اعتمدها جلالة الملك، خصصت محوراً خاصاً بالتمكين الاقتصادي استهدف جميع فئاتها (المرأة العاملة - سيدة الأعمال - المرأة العاملة في المنزل - المرأة ذات الاحتياجات الخاصة).

الحقوق الاجتماعية للمرأة

وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية للمرأة، توقف هذا البحث أمام الإنجازات التي تحققت لها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والرياضة كأحد حقوقها الاجتماعية والتي ترتبط. تلازماً بحقوقها في الحرية، فالطريق الذي بات مفتوحاً أمامها للتعليم على طول مراحلها يمنحها الفرصة لتنمية ذاتها ويحيلها بالتالي إلى امرأة حرة، والرعاية الصحية التي تكفلها لها الدولة تمنحها فرصة أخرى لتنمية ذاتها بتحرير قدراتها من أعباء المرض.

كما تعرض أيضاً لمفاهيم الإشكاليات المفتوحة للمرأة، مثل إشكالية توريث الجنسية، وتتبع الجهود الاجتماعية المؤازرة للمرأة لتقنين حقها في منح جنسيتها لابنائها، وإشكالية المرأة المطلقة، وأخضع للمناقشة الآليات المقترحة (وبعضها تم اعتماده) لتجاوز هذه الإشكالية إقراراً بحقوقها في تيسير الحصول على النفقة وحضانة الأطفال والاستفادة من الخدمات السكنية. وتوقف أمام إشكالية العنف ضد المرأة باقتفاء أثر السياسات والإجراءات التي جرى اعتمادها لحماية المرأة في مواجهة العنف، وعاود مجدداً فتح ملف إشكالية قانون الأحوال الشخصية مشاركاً في الحوارات الجدلية الدائرة حوله كحق اجتماعي.

ثم جاء الفصل السابع من هذا البحث ليقدم خطوة على طريق حقوق المرأة، تمثلت في الإعلان عن حق إنجاب المعرفة، والذي يجسد شكلاً من أشكال التعبير عن حق الحرية لها، وتتاول أيضاً جهود جلالة الملك في تفعيل مشاركة المرأة إبداعياً، كما تتاول إسهاماتها في مجال الفنون والآداب.

وقد تضمن هذا الكتاب أيضاً ملاحقاً تتصل بهيكلية المجلس الأعلى للمرأة والجمعيات النسائية. اسماً للمرأة ونشاطاً، وفعاليات لجنة شؤون المرأة والطفل بمجلس الشورى، وأبرز فعاليات برنامج التمكين السياسي، كما تضمن بانوراما للمرأة البحرينية في عهد جلالة الملك "حمد" وتعددت مشاهد البانوراما. بدءاً من المرأة في فكر "حمد"، اطراداً إلى أضواء تسلط شعاعها على محطات رئيسية في مسيرتها، انتظاماً إلى وقفات أمام رائدات المسيرة، وانتهاءً بمقتطفات لما قالته بعض الشخصيات وبعض تقارير منظمات ومؤسسات دولية عن المرأة البحرينية.

وفي الختام

هذا البحث يعد بحق وثيقة هامة لما حققته المرأة البحرينية من إنجازات خلال عشر سنوات من حكم جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وسوف يبقى هذا البحث بمثابة المرجع الأهم في تاريخ المرأة البحرينية لأنه يؤرخ للمرحلة الأهم على طريق تقدمها في كافة المجالات.

الحقوق السياسية للمرأة

وقد تتاول البحث الحقوق السياسية للمرأة تأصيلاً لمحدداتها التاريخية والقانونية والمؤسسية والاجتماعية، وبمعنى آخر.. تأصيلاً لمشروعية هذه الحقوق، وذهب أيضاً إلى رصد المواقع التي احتلتها المرأة البحرينية في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إقراراً بحقوقها في الحرية.. فلم تحصل على هذه المواقع إلا عندما أقرت لها القيادة السياسية وأقر لها المجتمع حقها في تنمية ذاتها وفي الحصول على حقوق كفاءتها.

ففي ظل الدعم الذي قدمه جلالة الملك لحقوق المرأة السياسية، صعدت المرأة البحرينية إلى مناصب تنفيذية وإلى مواقع صنع القرار، واحتلت المرأة موقعها كوزيرة وكديبلوماسية وكمسئولة أكاديمية وبرهنت على أنها جديرة بالثقة الملكية في كل المواقع التي أسندت إليها.

وباستطلاع الصورة الإحصائية لمشاركة المرأة كمسئولة في الوزارات والهيئات خلال سنوات عهد جلالة الملك نجد أنها خلال عام 2003، شغلت 32% من المناصب القيادية بوزارة الصحة، 38% بوزارة التربية والتعليم، 13% بوزارة الإعلام (هيئة شؤون الإعلام حالياً)، كما بلغت نسبة وكيلات الوزارة أو من في حكمهن لعام 2006 نحو 7%، ونسبة وكيلات الوزارة المساعدات أو من في حكمهن 11%، ونسبة مديرات الإدارة أو من في حكمهن 16.3%.

الحقوق الاقتصادية للمرأة

يقول البحث أن الحركة الإصلاحية التي أسس لها جلالة الملك حمد منذ توليه الحكم في 1991، أن المجتمع البحريني لا يمكنه تحقيق طموحاته التنموية ونصفه الممثل في المرأة معطل، ولهذا فإن اكتساب المرأة حقوق المواطنة كاملة وتمكينها اقتصادياً ومشاركتها في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل كانت ضمن الركائز الأساسية لهذه الحركة والتي أنتجت على مدى السنوات أثاراً بالغة الأهمية في تحديث المجتمع والنهوض بالمرأة.

ويضيف أن استثمار طاقات المرأة الاقتصادية شغل جانباً رئيسياً من الإستراتيجية التي تبناها عاهل البلاد لتطوير إمكانات المرأة والنهوض بأوضاعها داخل المجتمع، ووضع الآليات اللازمة لتفعيل دورها كعاملة وسيدة



• سمو الأميرة سبيكة بنت إبراهيم

والمنظمات في كتابة تقرير المملكة عنها، وهو التقرير الذي عرض له الفصل الثالث من الباب الأول بفقرات مطولة لأهميته في التوفيق بين أحكام الاتفاقية والقوانين المحلية السارية، كما عرض أيضاً لرد الحكومة البحرينية على تساؤلات وملاحظات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة.



يعبئ الجهد من أجل مزيد من الحقوق التي ينبغي أن تكتسبها، وكل ذلك من خلال رعاية ملكية أتاحت له التنسيق مع كل أجهزة ومؤسسات الدولة، وكذا.. من خلال مبادراته بالتعاون مع كل المؤسسات الأخرى التي تدافع عن حقوق المرأة، وهكذا استطاع المجلس الأعلى تفعيل مسيرة المرأة بزمناً متسارعاً تجنباً لفتوة زمنية قد تتآكل بها الدفاعات وتتساقط فيها الحقوق.

كما تتاول البحث المكونات الدفاعية الأخرى، مثل لجنة شؤون المرأة والطفل ومنظمات المرأة الأهلية والاتحاد النسائي، واستعرض لكل منها.. النشأة والأهداف والفعاليات المحلية والعربية والدولية.

كما استعرض موقف البحرين من المنظمات العربية والاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا المرأة، واهتم بدور المملكة في التحضير لمنظمة المرأة العربية وتأسيسها، وللاتفاقيات التي وقعتها، والمتعلقة بعدم التمييز ضد المرأة وخاصة اتفاقية "سيداو"، والتي شارك المجلس الأعلى للمرأة

نجوى كامل أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة، والدكتور رعت لقوشة أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، تحت إشراف الدكتور عمر الحسن، ولولوه العوضي الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للمرأة. ويبين هذا البحث كيف أكد المشروع الإصلاحي لجلالة الملك على مثرورية حقوق المرأة البحرينية من خلال نصوص دستورية وقانونية وأعطاهم الفرص المتكافئة في التعليم والرعاية الصحية وسوق العمل والترشح للمجالس النيابية، والتدليل على مصداقية ذلك بالأرقام التي بينت ارتفاع نسبة تعليم المرأة ونسبة توافر الخدمات الصحية لها وارتفاع درجة دخولها إلى سوق العمل ووصولها للمواقع القيادية تطبيقاً لحقوق الكفاءة.

كما أقر المشروع بالحقوق المدني الذي يكفل للمرأة تنظيم آليات الدفاع عن حقوقها والذي كان من تجلياته إنشاء المجلس الأعلى للمرأة الذي لعب دوراً كبيراً في الدفاع عن حقوق المرأة والتعبير عن قضاياها.

المجلس الأعلى للمرأة

كان إنشاء المجلس الأعلى للمرأة في السنة الأولى للألفية الثالثة وجعله مؤسسة رسمية ذات طبيعة استشارية تخصص بكل ما يتعلق بشؤون المرأة

تتبع جلالة الملك مباشرة تعبيراً واقعيًا عن التزام مملكة البحرين، كما جاء في دستورها وميثاق العمل الوطني الخاص بها، بتمكين المرأة باعتبار ذلك مكوناً استراتيجياً للتنمية الإنسانية الشاملة، حيث أسهم في نقل مستوى الحوار المجتمعي بشأن وضع المرأة والنهوض بها من مرحلة العموم والمناشآت إلى مرحلة التأصيل والمشروعات والبرامج وإجراءات التنفيذ، ومن مرحلة الممانعات التي تلغ خلفها الموروثات الثقافية في المجتمعات العربية، ومنها مملكة البحرين، إلى مرحلة الحسم بتبعية المجلس لجلالة الملك مباشرة، وأن تتولى رئاسته قرينة جلالتها صاحبة السمو الشيخة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة"، بما يمكنه من رفع شأن المرأة كمواطن يتمتع بكامل الأهلية والشراكة على قدم المساواة مع الرجل.

وقد تتاول هذا البحث المجلس الأعلى للمرأة من حيث النشأة والاختصاصات والأهداف والميكنة ومجالات الفعالية المحلية والعربية والدولية، وبين أنه خط الدفاع الأول عن حقوق المرأة الذي

وهكذا، اكتملت مقدمات المشروع الإصلاحي للملك بحضور محسوس للمرأة.. حضور بمشاركة التحضير وحضور بقوة التصويت وحضور بإعلان الحقوق، ليعقب ذلك إصداره القرار رقم (44) لسنة 2001 بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة كمؤسسة تابعة له وكجهة مرجعية رسمية ذات طبيعة استشارية، تختص بكل ما يتعلق بقضايا المرأة، وترأسه قرينته صاحبة السمو الشيخة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة". تقدم المرأة ومكانتها لدى دولة من الدول يعد مؤثراً أكيدا على تقدم هذه الدولة، والعكس صحيح، فالتاريخ يؤكد أن المرأة كان لها محطات ترتفع فيها مكانتها وتنخفض طبقاً لحالة الأمة، فعندما كانت الأمة العربية والإسلامية في طليعة الأمم كانت مكانة المرأة العربية أيضاً في طليعة نساء العالم، وعندما تأخرت الأمة فقدت المرأة مكانتها واحترامها.

فالمرأة كانت في الجاهلية سلعة تباع وتشترى وكان إنجاب البنات نوعاً من العار الذي يسعى من ابتلي به للتخلص منه أو إخفائه، وكانت عادة وأد البنات من عادات العرب السيئة في الجاهلية، ثم جاء الإسلام ليرفع مكانة المرأة ويعطيها حقوقاً لم تعطها لها أي شريعة أو أيديولوجية خلال التاريخ الإنساني الطويل.

ولو عقدنا مقارنة علمية عادلة بين ما قدمته الحضارة الغربية للمرأة وبين ما قدمه الإسلام لها لوجدنا البون واسعاً بين الاثنين، ومع ذلك فقد جاءت الدعوات والحركات الساعية لنصرة المرأة في عمرنا الحالي من الغرب وليس من الدول العربية والإسلامية، فما هو السبب الذي جعلنا مستوردين وليس مصدرين للأفكار والدعوات الخاصة بنصرة المرأة ورفع مكانتها؟

لاشك أن تخلف الأمة بشكل عام وتراجعها في كل مناحي الحياة وسوء فهمنا للإسلام ولحقوق المرأة التي وردت فيه وعودة أخلاق الجاهلية هي التي جعلتنا مستوردين لهذه الدعوات كما نحن مستوردين لكل شيء، فالمرأة جزء من الأمة وتقدمها دليل على تقدم هذه الأمة.

ولأن المرأة نصف المجتمع وركيزة من ركائز تقدمه، فقد قام المثقفون وأصحاب الأقلام الواعية بحمل لواء الدفاع عنها والدعوة إلى تعليمها ورعايتها ووضع التشريعات التي ترفع عنها الظلم الذي تعرضت له على مر العصور، بعد أن نصرها الإسلام وحذلها المسلمون.

ولم تكن البحرين بمعزل عن الجهود العربية التي بذلت من أجل النهوض بالمرأة على كافة المستويات، واستطاعت الحركة النسائية البحرينية أن تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال، واستفادت إلى أقصى مدى من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى، حيث حققت المرأة البحرينية خلال عشر سنوات من جلالتها ما لم يحققه غيرها في خمسين عاماً.

المرأة البحرينية في عهد حمد

"المرأة البحرينية في عهد حمد" هو عنوان لكتاب صدر عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية الذي يرأسه الدكتور عمر الحسن - ضمن سلسلة الكتب الجادة الموثقة التي عودنا عليها المركز في السنوات الماضية - و المجلس الأعلى للمرأة، لعام 2010.

الكتاب عبارة عن توثيق لما حققته المرأة البحرينية من إنجازات في ظل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وقد أعد هذا الكتاب فريق من الباحثين في مقدمتهم الدكتورة

